الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.16

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
10 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد إيزيرارين (نائب الرئيس) ..... (المغرب)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63046X (A) 060115 150115

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد كاردي (إيطاليا) تولى نائب الرئيس، السيد إيزيرارين (المغرب)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/69/188 و A/69/392 و A/C.2/69/2 و A/C.2/69/3)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (A/69/358 و A/69/315 و A/69/392؛ و A/69/83-E/2014/71 و A/C.2/69/2)

١ - السيد تريبيلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/69/358)، إن البلدان النامية تمكّنت منذ عام ٢٠٠٢ من تحقيق تقدم رائع في تعبئة الموارد المالية الداخلية لأغراض التنمية، وإن كانت هذه الموارد لا تزال غير كافية لاستيفاء احتياجات التنمية المستدامة. وأضاف أن إدارة الإيرادات في البلدان النامية يعترضها سوء التخصيص وضعف مهارات المستوى الإداري الوسيط. ورأى أن تقليل التدفقات المالية غير المشروعة والحد من التهرب الضريبي يتطلبان بناء القدرات والتعاون الدولي في المجال الضريبي. وقد أعان التمويل المحلي الخاص على تطوير أسواق رأسمالية متساوقة، لكن هذه الأسواق تحتاج إلى التنظيم من أجل الحد من المضاربات وتجنيب الاقتصاد الحقيقي مزالق التعرض للفقاعات والصدمات. ورأى أنه من الضروري بذل جهود أكبر لتدعيم الإدماج المالي بما في ذلك عن طريق استعمال التكنولوجيات الجديدة.

٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فلاحظ ما أُحرز أيضا من تقدم على صعيد تعبئة الموارد الدولية الخاصة لأغراض التنمية. وأوضح أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بلغت ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣، مرتفعة بذلك عن مستواها في عام ٢٠٠٣ البالغ ١٩٧ بليون دولار، ولاحظ أن توزيعها جاء مع ذلك توزيعاً متفاوتاً. وفي الوقت ذاته أصبحت الاقتصادات البازغة هي الأخرى مصدراً للاستثمار المتدفق إلى الخارج، كما اتجه كثير من البلدان إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من تقلب التدفقات الرأسمالية؛ ولاحظ في سياق ذلك ضرورة أن يجري أيضاً توجيه قسم أكبر من أصول المستثمرين المؤسسيين لأغراض التنمية المستدامة.

٣ - ومضى يقول إن التقرير يشدد على الدور المتنامي للبلدان النامية في التجارة الدولية. وقد شهد حجم التجارة بين بلدان الجنوب زيادة أيضاً لكن حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية ظلت على انخفاضها بنسبة لم تتجاوز ١,١٤ في المائة. ويلاحظ التقرير أيضاً أن تكثيف طاقة نقل البضائع في السلاسل العالمية المضيفة للقيمة يؤدي إلى إنتاج كم هائل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويشدد التقرير على الحاجة إلى اتباع نهج كلي لوضع أطر استثمارية مُعزِّزة للتنمية المستدامة كبديل لانتشار اتفاقات التجارة الحرة التي تتسبب في تفتيت قواعد التجارة، فضلا عن أن التفاوض بشأنها لا يتم طبقا لولايات إنمائية.

٤ - ومضى يقول إن السنوات الممتدة منذ عام ٢٠٠٠ شهدت تراجعا في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين. ورغم ارتفاع قيمة هذه المساعدة في عام ٢٠١٣ إلى ١٣٤,٨ بليون دولار قياسا إلى ٨٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، فإنها لا تستوفي الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، ويضاف إلى

ذلك أيضا حدوث انخفاض طفيف في حصة أقل البلدان نموا من المساعدة الإنمائية الرسمية. ورأى أنه يمكن جمع ما إجماليه ٤٠٠ بليون دولار سنويا من خلال توليفة من مصادر التمويل المبتكرة. وأوضح أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعكف على استعراض مقياس لتمويل التنمية وبناء مفهوم لمعنى ”الدعم الرسمي للتنمية“ يكون أكثر رحابة من مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأضاف أن التقرير يلاحظ أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تضخيم الأرقام الأساسية لمبالغ المساعدة من خلال إدراج التمويل الخاص، و قد يؤدي أيضاً إلى زيادة استعمال المعونة المقيّدة.

٥ - وانتقل إلى مسألة الدين الخارجي فلاحظ زيادة ما يعانيه كثير من البلدان النامية من هشاشة إزاء الدين الخارجي، ولا سيما البلدان المتوسط الدخل، ولاحظ أيضا أن تكوين الدين العام قد تغيّر فزادت حصة الدين المقوّمة بالعملات المحلية. وفي الوقت ذاته حدثت زيادة في نسبة الدين القصير الأجل من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر النقص في الآليات المؤسسية المعنية بالتعامل مع إجهادات الديون. وبغية تعزيز دور الإقراض الأجنبي في تحقيق النمو والتنمية، يرى التقرير ضرورة بذل الجهود من أجل تعزيز الإقراض والاقتراض المسؤولين؛ وإدارة الدين؛ وإعادة هيكلة الديون السيادية.

٦ - وأردف يقول إن الإصلاحات التي أُدخلت منذ عام ٢٠٠٨ أسهمت في تحسين سلامة النظام المالي، وأن ثمة حاجة مع ذلك لكفالة توازن هذه الجهود عن طريق توفير سبيل كافٍ للحصول على الائتمان. وأبان عن أن مبادرات التنظيم بما فيها اتفاق بازل الثالث، أسفرت حتى الآن عن التركيز على زيادة المرونة وإن كانت هناك حاجة أيضاً لبذل جهود أكبر من أجل تحويل أنشطة صيرفة الظل إلى تمويل أكثر شفافية قائم على السوق. وأضاف أن صندوق النقد الدولي عزز نظامه الرقابي المتعدد الأطراف من خلال إطار قانوني جديد يشدد بقدر أكبر على مواجهة المخاطر والآثار التي تتداعى عن السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصادات الكبرى في العالم. ولاحظ التدعيم الذي حظيت به الآليات الإقليمية للاستقرار المالي سعيا إلى وقف عدوى عدم الاستقرار، وأن بلدان مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) أنشأت مصرفاً جديدا للتنمية وصاغت ترتيبا لاحتياطي الطوارئ مرتبطا به. وقال إن هياكل الحوكمة تطورت أيضاً منذ انعقاد مؤتمر مونتيري وأن البلدان النامية تشارك بقدر أكبر في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي وصياغة القواعد.

٧ - وأشار إلى أن الفصل السادس من التقرير الذي يحمل عنوان ”المثابرة على العمل“ يؤكد أهمية المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠١٥. وتوقّع أن تؤدي نتائج المؤتمر إلى دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٨ - وانتقل بعد ذلك إلى تقديم تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/69/188) فلاحظ اشتماله على معلومات تتعلق بالاتجاهات في تدفق رؤوس الأموال من الجهات الدولية الرسمية والخاصة إلى البلدان النامية، والجهود الرامية إلى تعزيز النظام المالي الدولي دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن التقرير يستعرض التحديات المستمرة في مجالات التنظيم المالي وإجهادات الدين السيادي وشبكة الأمان العالمية وعمليات الإشراف المتعددة الأطراف وتنسيق السياسات وإصلاح حوكمة المؤسسات المالية الدولية. وعلى وجه العموم، يؤكد التقرير أن النظام المالي الدولي حاسم بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالرغم من ذلك لا تزال البلدان النامية تعاني الهشاشة إزاء تقلّب تدفقات رؤوس الأموال. وأضاف أن من شأن وجود سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وتدابير تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وتنظيمات لحساب رأس المال أن يساعد في

اتقاء التشوهات الاقتصادية. وأردف يقول إن الهياكل التنظيمية تحتاج إلى التركيز على ثلاثة مجالات أخرى هي، تحويل صيرفة الظل إلى تمويل شفاف قائم على قاعدة السوق؛ ووضع حد لنهج ''أكبر من أن يُترك للانهيار''؛ وكفالة سلامة أسواق المشتقات المالية. واعتبر أن وجود نُظم تسوية عابرة للحدود مبنية على العدالة في تقاسم الأعباء يمكن أن يتدعّم إذا ما حدث التقاء بين المعايير المحاسبية والتعاون الضريبي الدولي وهوامش الأمان المعاكسة للدورات الاقتصادية.

٩ - واختتم قائلا، إن دعائم الاستقرار المالي العالمي تتقوض جراء عدم وجود حل نزيه لمسألة إعادة هيكلة الديون السيادية وعدم كفاية عناصر التكامل بين صندوق النقد الدولي والترتيبات المالية الإقليمية. وأكد على ضرورة أن تتطور هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل توسيع نطاق المشاركة أمام البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال أيضا إن تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والحوكمة يمكن أن يمثل خطوة مهمة إلى الأمام إذا ما اتجه أصحاب المصلحة الكبار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ٢٠١٤ إلى اعتماد التدابير المناسبة اللازمة للتصديق عليها. وانتهى بقوله إن تقارير الأمين العام عن مسائل الاقتصاد الكلي وتقريره التجميعي المرتقب تمثل نقاطا مرجعية مهمّة للمداولات الحكومية الدولية في الفترة التمهيدية لانعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، كما أنها تكمّل تقارير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

١٠ - السيدة لونا تووديلا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعربت عن ترحيبها بانعقاد الدورة غير الرسمية الأولى للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وأكدت أهمية توفير سُبل التنفيذ الكافية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية وينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بجميع التزاماتها في هذا الخصوص بما في ذلك إزاء أقل البلدان نموا. وأضافت أن تركيز المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية يتعين أن يتمحور حول تعزيز عملية المتابعة المستندة إلى توافق آراء مونتيري، بما فيه الفرع المعنون ''المثابرة على العمل''. ويتعين أن يدرس المؤتمر الآثار المترتبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، ويتعين كذلك أن تأخذ عمليته التحضيرية بعين الاعتبار توافق آراء مونتيري برمّته وضرورة اتباع نهج متماسك في تمويل التنمية تُدمج في سياقه على نحو متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ورأت على وجه الخصوص أهمية أن يصير المؤتمر فرصة سانحة لمضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتوليد النمو الشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة.

١١ - السيدة رامبالي (سانت لوسيا): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فقالت إن تمويل التنمية شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ورأت أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة اللذين أصبحا يشكلان النقاط المرجعية الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي، يشددان على وجود التزام دولي بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ويشجعان على الاستثمار وتخفيف الديون وعلى الإدارة الكفؤة وإزالة حواجز التجارة والقضاء على الإعانات الزراعية. ورأت أنه لكي يتسنى توفير التمويل اللازم لمواجهة التحديات الإنمائية، يتعين على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن يدعم تعبئة الموارد المالية وأن يعجّل

بمسيرة تنفيذ خطة تحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد أن يولي هذا المؤتمر أيضا الاعتبار الواجب لتدعيم التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتمويل أهداف التنمية المستدامة وإصلاح المؤسسات العالمية. ودعت أيضا إلى إيلاء الاهتمام للقضايا المتعلقة بالديون بما فيها قضايا إعادة هيكلة الديون السيادية، ولمسائل من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتحويلات المالية التي رأت أنه لا بد عند التصدي لها مراعاة ما لها من حساسية. ولا بد أن يوافق المؤتمر على إطار تشاركي للتقييم والاستعراض من أجل قياس ما يُحرز من تقدم في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعقّب الإجراءات التي يتخذها كافة أصحاب المصلحة، وتعزيز المُساءلة على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وأعربت باسم الجماعة الكاريبية عن ترحيبها باستهلال العملية التحضيرية للمؤتمر.

١٢ - وانتقلت إلى نقطة أخرى قائلة إن الثروة القومية والقدرة الوطنية على التحمّل ينبغي ألا تُقاس حصراً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ورأت أنه يجري في واقع الأمر، ارتكازا إلى ذلك، تصنيف كثير من البلدان الكاريبية باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل أو مرتفعة الدخل، مما يحرمها من أهلية الحصول على أشكال مختلفة من تدابير التخفيف من الديون والتمويل التساهلي. وأكدت أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما جرد من سياقه يؤدي إلى الإخفاق في التقاط ما لا يُعد ولا يُحصى من وجوه الضعف وعوائق التنمية التي تواجهها بلدان الجماعة الكاريبية يومياً.

١٣ - السيد كالفو كالفو (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الانتعاش الاقتصادي العالمي أبعد عن أن يكون يقينيا، حيث لا تبدو منه سوى علامات مبعثرة ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وأردف يقول إن البطالة ولا سيما بطالة الشباب لا تزال عند مستويات مرتفعة خطرة. ودعا إلى ضرورة اتباع سياسات استباقية عادلة معاكسة للدورات الاقتصادية تدعم خلق الوظائف من أجل التخفيف من المخاطر وضمان الانتعاش الاقتصادي المستدام. وقال إن التنمية على الصعيد الوطني تعتمد على وجود سياسات فعالة في مجال الاقتصاد الكلي، بينما يتطلب تحقيق التنمية الدولية تعاوناً دولياً وبيئة عالمية مؤاتية. وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترى أن تحقيق نمو مستدام على الصعيدين الوطني والدولي يجري التركيز فيه على العمالة وتخفيض التفاوت في الدخول، هو أفضل سبيل لتحقيق غاية القضاء على الفقر.

١٤ - ومضى يقول إن اتسام النظام المالي الدولي بالشفافية والخضوع للتنظيم وانطباق ذلك بوجه خاص على وكالات التصنيف الدولية يحتاج إلى تحسين، بغية توسيع الاقتصاد وتنويعه؛ ولا بد أن تجري صياغة سُبل بديلة لقياس جودة الائتمان والمنتوجات المالية. ولا بد أيضاً من احترام الاتفاقات التي تُعقد بين الدائنين والمدينين في سياق عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وأكد ضرورة أن تكون هذه الاتفاقات على قدر كافٍ من المعقولية من أجل ضمان التصدي على نحو منظم لمشاكل تحمّل الديون. ومن هنا تؤيد الجماعة قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ بخصوص إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف كخطوة أولى نحو تحسين البنية الدولية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

١٥ - وأردف يقول إن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحبّذ العمل على معالجة التشوهات القائمة في التجارة الدولية، ولا سيما التدابير غير الجمركية وإعانات التصدير والدعم المحلي وهي التشوهات التي تقيِّد سُبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، إضافة إلى إدخال إصلاحات في مؤسسات بريتون وودز لكي تصير أكثر شمولية ومن أجل أن تتعزز شرعيتها. وأضاف أنه في ضوء تصاعد معدلات التعريفات الجمركية في

عام ٢٠١٣، وكون أن حزمة بالي لم تشمل إلا عدداً محدوداً من المسائل، فإن الجماعة تعتقد بشكل جازم أن استكمال جولة الدوحة أمر لا مندوحة عنه.

١٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فدعا إلى أن يتعامل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية مع تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بوصفه العنصر المحوري لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن الجماعة ستنظم اجتماعاً تحضيريا في سانتياغو بشيلي في آذار/مارس ٢٠١٥ إسهاما منها في صياغة البُعد الإقليمي لعملية شفافة وشاملة تستند إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. ورأى أنه قد يكون هناك لذلك ما يدعو إلى وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتلبية أماني جميع البلدان في تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن الموارد الجديدة والموارد الإضافية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة لا يمكن بأي حال أن تقلل من الدور المحوري للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا ينبغي فقط للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها الراهنة إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية بل يتعين عليها أيضا أن تُزيد مستويات تدفقات هذه المساعدة وأن تتفكّر في تدبير قدر أكبر من التدفقات المنتظمة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأردف يقول إنه لا بد من التوصل إلى شراكة عالمية حقيقية للتنمية وأساليب تنفيذية فعالة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، واعتبر أن ذلك هو مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية في المستقبل. وقال إن وسيلة التنفيذ هذه تستدعي التزام البلدان المتقدمة النمو بأهداف مالية ذات أطر زمنية محددة إضافة إلى ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية، وذلك تطبيقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة.

١٧ - واختتم بقوله إن الجماعة تؤمن كذلك بأهمية وضع خطة عمل للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل لحاجتها إلى استثمارات جديدة في مجال الخدمات الاجتماعية من أجل تخفيض ما تبقى من وجوه الفقر والتفاوت. ورأى وجوب أن تأخذ الاستراتيجية المالية الجديدة بعين الاعتبار أن معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعكس دائما الصبغة والاحتياجات الإنمائية المتفردة للبلدان المتوسطة الدخل.

١٨ - السيد ريادي (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فدعا المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة القيود التي تحول دون استفادتها استفادة كاملة من التجارة وتدفقات الاستثمار، وإعانتها على تحقيق الأهداف الإنمائية. ولاحظ أن تبعات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية لا تقف فقط حائلاً يمنع البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بل تؤدي أيضاً إلى تأثّر بعض البلدان بشكل متزايد بأعباء جديدة للدين الخارجي وتدفع ببلدان أخرى إلى التقاعس عن الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن بلدان الرابطة واصلت تركيزها على التصدي للعناصر الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة إلا أنها تدرك ضرورة وجود مخصصات جديدة من الموارد وطرائق جديدة للتمويل. وأشار إلى الخطة الطموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورأى أنها تحتاج إلى تدعيم بأدوات تنفيذ قوية تشمل التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتجارة. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب الرابطة بالهدف القائم بذاته المتعلق بوسائل التنفيذ، الذي يقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

١٩ - وانتقل إلى الحديث عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية فقال إن الرابطة تتمنى أن يسفر المؤتمر عن التزامات جديدة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية. ورأى أن هذا المؤتمر يمكن أن يعزز أواصر التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجالات من قبيل سياسات التنسيق المالي وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ودعا إلى أن تكون نتائج المؤتمر شاملة وطموحة وأن تقدم إسهاما إيجابياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٢٠ - ومضى يقول إنه بالمستطاع توظيف التعاون الإقليمي كقاعدة لتوطيد أي استراتيجية عالمية لتمويل التنمية، وقد أحرزت بلدان الرابطة تقدما في هذا الخصوص يشمل عدة مجالات. فعلى سبيل المثال ينعكس التقدم الذي تحققه الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مجالات عديدة أخرى ويسهم في تعزيزها ومنها تيسير التجارة وتطوير سوق رأس المال. كذلك تساعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة بلدان المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومزيداً على ذلك، تشجع الرابطة فيما بين دولها الأعضاء التجارة والاستثمار وإدماج القطاع الخاص وزيادة قدراته على المنافسة متوسلة في ذلك أساليب عديدة منها زيادة قدرات المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم وتسريع خطى استعمال تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتوسيع نطاق الموصولية. واختتم قائلا إن بلوغ ذلك الهدف يتطلب توفير الدعم المالي لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة، عامة وخاصة.

٢١ - السيد ماسوسا (ملاوي): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فلاحظ أنه أمكن تحقيق الكثير على صعيد تنفيذ توافق آراء مونتيري وأن هناك الكثير الذي لا يزال يحتاج أيضا إلى تحقيقه. وقال إن الوقت قد أزف لتدعيم هذه المكاسب وصياغة إطار للتمويل يتناسب مع الخطة الطموحة للتنمية لعام ٢٠١٥ وما بعده. ودعا إلى وجود شراكة عالمية للتنمية المستدامة من أجل تنفيذ هذه الخطة على نحو ما أكدته لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ورأى وجوب أن يتضمّن إطار التمويل المذكور المقترحات المقدمة من هذه اللجنة ومن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وأن ينبني على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

٢٢ - وأردف يقول إنه بالنظر إلى أن نجاح استكمال الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يرتهن بالالتزام العالمي بتمويل التنمية - وبالنظر أيضاً إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا تتجه إلى التناقص - سيكون من المتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتمكين البلدان الأفريقية من مواصلة تعهد عملياتها الإنمائية والتكيف مع التحديات الجديدة. وأعاد التذكير بالإجراءات المحددة المطروحة في الموقف الأفريقي الموحد إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قائلا إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لا بد أن يحدد حجم الفجوة القائمة في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ولا بد أن تكون النتائج التي يتوصل إليها المؤتمر متممة للالتزامات السابقة في شكل حزمة من الإجراءات الفنية القابلة للقياس والمشفوعة بالتزام سياسي قوي وصريح بوضعها موضع التنفيذ. واعتبر أن المؤتمر سيكون فعالا لو عكست عمليته ونتائجه مسألة القضاء على الفقر بوصفها خطة أساسية للتنمية. ويمكن للمؤتمر أيضا أن يحدث تغييرا إذا ما صاغ إطارا ماليا لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن المجموعة الأفريقية تلاحظ بارتياح انعقاد الدورة الموضوعية غير الرسمية الأولى التابعة للعملية التحضيرية للمؤتمر.

٢٣ - وأبدى ترحيبه بزيادة الحصة الاستثمارية التي تقوم بها الاقتصادات الناشئة في أقل البلدان نمواً وبالأخص في مجال البنية الأساسية، لكنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وتركّزه في البلدان الغنية بالموارد. ورأى أنه يتعين تغيير هذا الاتجاه لضمان جدوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك طالب المجتمع الدولي بدعم البلدان الأفريقية الساعية إلى تطوير قدراتها على تحصيل الإيرادات العامة لاستخدامها في تمويل احتياجاتها في مجال التنمية.

٢٤ - واختتم قائلاً إن مشاركة المستوى القيادي لخبراء المالية في المؤتمر المرتقب مسألة حاسمة. ودعا باسم المجموعة

الأفريقية جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى إلى تقديم إسهامات للصندوق الاستئماني لتمويل التنمية دعما للأنشطة التحضيرية للمؤتمر ومن أجل مساعدة ممثلي البلدان النامية على حضوره.

٢٥ - السيد محمود (مصر): تكلم باسم مجموعة الدول العربية فأثنى على عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الذي رأى أنه يؤدي، طبقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة، إلى تدعيم جهود جميع البلدان في تعهد مستقبل أكثر ازدهارا وإنصافا لجميع مواطنيها. وقال إنه لا بد من تعبئة الموارد المالية الكافية من أجل تأمين التنفيذ الكامل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإقامة شراكة عالمية للتنمية تمكّن العالم في نهاية المطاف من اجتثاث الفقر وتحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. ولاحظ في هذا الصدد أنه من الضروري أن يولي المجتمع الدولي الاعتبار الواجب لاحتياجات التمويل في البلدان النامية وضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. وأضاف أن المجموعة العربية تشدّد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه التجارة الدولية في تدعيم التنمية، ورأى أن ثمة حاجة لدعم مبادرات المعونة لصالح التجارة واتخاذ خطوات لتعزيز سُبل وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. ورأى أيضاً وجوب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل إنشاء آلية دولية تضمن قدرة البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل على تحمّل الديون السيادية فضلاً عن إصلاح المؤسسات والآليات المالية الدولية لكي يُتاح للبلدان النامية إسماع صوتها - على نحو منصف - عند اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية.

٢٦ - السيد غيلريمي دي أغويار باتريوتا (البرازيل): استهل بقوله إنه مع اقتراب حلول الموعد النهائي المضروب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا بد في تناول مسألة تمويل التنمية من وضع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) بعين الاعتبار ومراعاة ما ورد بها من أولويات تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع في العالم وإدماج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كافة خطط التعاون الإنمائي. وأضاف أن مهمة تمويل أهداف التنمية المستدامة تتطلب تحديث توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وحذّر من أن هذه المهمة ستصبح عصيّة أكثر من أي وقت مضى لأن الأهداف المقترحة أهدافاً عالمية وتشمل تقريباً جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. ولاحظ أنه من المنتظر أن يسفر المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عن توفير توجيهات جليّة وأن يسهّل الالتزامات الحرجة المتعلقة بإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وطالب بالتوصل إلى اتفاق بشأن آليات للمتابعة وإطار للمساءلة.

٢٧ - ومضى إلى نقطة أخرى قائلا إن قوة الدفع التي نجمت عن حشد التمويل المحلي في البلدان النامية ومفهوم السياسات المتمحورة حول الناس تحتاج إلى تشجيع على الصعيد الدولي بإرساء نظام عالمي أكثر عدلا واستدامة وإنشاء بنية اقتصادية ومالية عالمية تحترم الأولويات الوطنية والسياسات المحلية. وأكد من ثم ضرورة أن تكون الحوكمة العالمية أكثر ديمقراطية وتشاركية وتمثيلا.

٢٨ - وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال على أهميتها بالنسبة لاستئصال الفقر والجوع إضافة إلى آليات نقل المعارف والتكنولوجيا؛ لكن مستويات هذه المساعدة آخذة في التناقص. وطالب الشركاء من البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالتزامهم بتكريس ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. وأكد أن

الالتزامات القائمة والالتزامات الجديدة والالتزامات المزيدة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا بد أن تسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تُقرن بآليات مبتكرة للتمويل من قبيل المرفق الدولي لشراء الأدوية (المرفق الدولي لشراء الأدوية – يونيتيد)، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين.

٢٩ – السيد بيدرسين (النرويج): قال إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيتناول كيفية تعبئة جميع الموارد المطلوبة لأغراض التنمية والوصول بها إلى الحد الأقصى. وأكد ضرورة اتباع نهج شامل إزاء التنمية المستدامة وأهمية أن يتضمن هذا النهج جميع السُبل المالية وغير المالية بالنظر إلى اتساع نطاق الخطة مقارنة بأي وقت مضى.

٣٠ – وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية وإن كانت لا تأتي، على سبيل المثال، على نفس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تظل حاسمة لكثير من البلدان ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الهشة. وطالب من ثم باحترام التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة التأكيد عليها. وفي الوقت ذاته يتعين كبح التدفقات المالية غير المشروعة وتوسيع نطاق أدوات الشفافية المالية لكي يشمل الدول التي لم تلتزم بها حتى الآن.

٣١ – وطالب بضرورة تصعيد الجهود الدولية من أجل مساعدة البلدان النامية على حصد مكاسبها المشروعة من الموارد التي تجنى في شكل إيرادات ضريبية. وأضاف أن المصادر الجديدة للإيرادات والتمويل من شأنها أن تجلب معها تحديات جديدة في إدارة الموارد وفي الإدارة المالية بما في ذلك إدارة الدين. وبالنظر إلى ارتفاع أرصدة ديون البلدان النامية إلى ما قيمته ٦ تريليون دولار، حسبما يفيد بذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تصبح الممارسات والمبادئ التوجيهية للإقراض والاقتراض المسؤولين ركيزة أساسية للتمويل المستدام. ولا بد في هذا الصدد أن يكون بمقدور الدول أيضاً أن تضع أطراً سياسية ومؤسسية تعمل على زيادة الشفافية والمُساءلة.

٣٢ – السيد سيواين (بيرو): استهل ملاحظاً أن اجتثاث الفقر ليس فقط حتمية أخلاقية، إنما هو أيضا غاية قابلة للتحقيق في غضون ١٥ عاما إذا ما أتيحت لها سُبل التنفيذ الكافية. ورحب باستهلال الدورة غير الرسمية الأولى للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي اعتبره حاسماً لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن التصدي للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يتطلب إعطاء توجيهات لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ما تستحقه من الاعتبار. وأكد أن المدخرات العامة والخاصة في أنحاء العالم تكفي لتمويل التنمية المستدامة. واستنتج من ذلك ضرورة إقرار السياسات التي توائم بين الحوافز الخاصة وبين الأهداف العامة، وتزيد الموارد العامة المكرسة للتنمية المستدامة وتوفر السلع والخدمات العامة الموجّهة صوب غاية القضاء على الفقر، وإقران كل ذلك بمشاركة فعلية من جانب الوزارات الوطنية للاقتصاد والمالية والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والقطاع المدني. وقال إن وجود شراكة عالمية مُعزَّزة للتنمية شرط رئيسي لضمان تحقيق أهداف التنمية على نحو فعال. ولا بد أن تكون هذه التنمية متمحورة حول الناس وأن تدمج جميع مصادر التمويل وأن يجري التفكّر في سُبل التنفيذ في سياق المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأردف يقول إن هناك عناصر أساسية أخرى في هذا الشأن منها الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وقيام نظام تجاري دولي أكثر إنصافا وزيادة مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتجديد التعاون في المسائل الضريبية والإدارة المسؤولة للديون السيادية. وتنبأ بأنه في حالة إخفاق تحقيق التنمية المستدامة فإن البشرية ستتحمل إلى ما لا نهاية قدراً أكبر من التكاليف لكي تتمكن من التطور على نحو منسجم مع الطبيعة.

٣٣ - السيدة روبيل (الولايات المتحدة الأمريكية): استهلت قائلة إن الولايات المتحدة بوصفها أكبر جهة عالمية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية تسهم في التصدي لمسائل من قبيل الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض، وتساعد البلدان على بناء مستقبل كفيل بانخفاض معدل انبعاثات الكربون وتعمل بمثابرة من أجل القضاء على الفقر المدقع. ولاحظت مع ذلك أن الموارد الخاصة أصبحت بالنسبة للبلدان النامية أكثر أهمية من المساعدة الإنمائية الرسمية. ورأت أنه بالنظر إلى أن البحث عن العوائد هو الدافع الذي يحكم حركة التمويل الخارجي الخاص، فإن مثل هذا الاستثمار يتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية مستمرة لكي يكون بالمستطاع تحقيق نمو مستقر.

٣٤ - ونوهت إلى أن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بات على مبعدة أقل من عام وأن ذلك دفع الولايات المتحدة إلى تقديم الدعم القوي في أثناء الدورة الراهنة لإجراء استكمالات إجرائية في اللجنة الثانية، وأعربت عن تقديرها للمسودات الأولية التي تعكس هذا النهج. وقالت إن المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى قرار بشأن تمويل التنمية، على سبيل المثال، لا بد أن تظل إجرائية لكي يتسنى تركيز الجهود على المؤتمر المرتقب لتمويل التنمية في أديس أبابا.

٣٥ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إنه نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوى يقل عن توقعات عام ٢٠١٤، يبدو من المحتمل أن ثمة حاجة لإعمال بعض سُبل التخفيف المالي واتباع سياسة نقدية ميسرة سعيا إلى تعزيز النمو، فضلا عن تصميم استراتجيات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل كلما أمكن، من أجل تجنّب الركود. ورأت أنه قد أمكن عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية الذي مسّت الحاجة إليه في بعض البلدان، تعزيز الطلب في الأجل القصير وتسنى أيضاً تدعيم النمو في الأجل الطويل من دون إحداث زيادة ملحوظة في أعباء الدين لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك احتاجت بعض الاقتصادات البازغة إدخال إصلاحات هيكلية عاجلة لاتقاء حدوث الانتكاسات. وأكدت أن التجارة تنطوي على إمكانات كبيرة لدفع عجلة الرخاء والتنمية ولا بد من زيادة تحريرها عن طريق المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. ورأت أن ثمة حاجة لزيادة التكامل لمكافحة مخاطر تباطؤ النمو، فضلا عن أن هذا التكامل يساعد أيضا في زيادة قدرة الاقتصادات الإقليمية على احتمال الصدمات الخارجية. وأكدت أن للأمم المتحدة دورا عليها أن تقوم به في تدعيم هذا التكامل. وأضافت أن وفدها يؤيد التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين من أجل ضمان التسيير الكفؤ والعادل للنظام المالي الدولي.

٣٦ - واختتمت قائلة إنه من أسف أن تتعرض الجهود المبذولة لاستعادة الزخم إلى عمل منظمة التجارة العالمية للتعويق بسبب الجزء المتعلق باتفاق تيسير التجارة في حزمة بالي. وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة ببذل مزيد من الجهود داخل منظمة التجارة العالمية من أجل تناول هذه المسألة.

٣٧ - السيد ميشكورودني (بيلاروس): استهل قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/69/188) يمثل جزءا يسيرا من العمل الذي يتحتم المضي فيه لكي يتسنى التوصل إلى فهم أوضح لنطاق المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء. وطالب بإيلاء الاهتمام لتعزيز دور البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية وإصلاح آليات التنظيم المالي المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد عُملات الاحتياطي الدولية.

٣٨ - ومضى يقول إن بيلاروس وضعت تشريعا لتنظيم الأسواق المالية وكفالة استقرارها وإنها تقوم بالتعاون مع البنك الدولي لتنفيذ برنامج لتطوير الحوكمة المالية. وقد مثّل القطاع الخاص وقطاع الغابات والبنية الأساسية لقطاع النقل محاور التركيز لبرامج إنمائية أخرى في بيلاروس.

٣٩ - وأوضح أنه في الوقت الذي يجري فيه صياغة إجراءات لتحسين النظام المالي الدولي سيكون من الأمور الحاسمة قيام تفاعل بنّاء بين أعضاء رابطة الدول المستقلة وأكبر عدد ممكن من الشركاء الآخرين. وأضاف أن رابطة الدول المستقلة تقوم بدور محوري في كفالة التوازن بين التمويل وبين النمو الاقتصادي في المنطقة الأوروبية - الآسيوية. وأكد أن فرض تدابير تقييدية مالية وتجارية أحادية الطرف أمر غير مقبول وأنه لا يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠ - السيدة ميانو (اليابان): استهلت بالتشديد على أنه مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، لا بد أن تعكس قاعدة المناقشات الطبيعة الشاملة لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ورأت أنه يتعين على المؤتمر أن يتصدى لمجموعة من المسائل منها استعمال الموارد وتعبئتها على نحو فعال، وهي مسألة ذات أولوية لليابان. ولا بد للمؤتمر أيضاً أن يتناول الطيف الشامل لتدفقات رؤوس الأموال بما فيها التدفقات غير المشروعة.

٤١ - ومضت تقول إن التمويل المحلي العام يقوم بدور أساسي في تمويل التنمية المستدامة. كما أن بناء القدرات في مجالات من قبيل الضرائب والجمارك والإحصاء يؤدي دوراً حاسماً في هذا الصدد إضافة إلى ضرورة كفالة الشفافية والمُساءلة. ورأت أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تمثل على الصعيد الدولي عنصرا حفازاً للتمويل الخاص، وأنها تنطوي على أهمية ليس فقط لأقل البلدان نموا وإنما أيضا للبلدان المتوسطة الدخل. وأعربت باسم وفدها عن الترحيب بارتفاع صافي قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل غير مسبوق وبلوغه ١٣٤,٨ بليون دولار قدمها في عام ٢٠١٣ أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وأوضحت أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها اليابان نفسها زادت بنسبة ١١,١ في المائة بالقيمة الدولارية. كما لاحظت التطورات الحاصلة في مجموعة من أشكال التمويل المتعدد الأطراف منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، وأبرزت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما يستأهلان أن يحظيا باهتمام متأنٍ.

٤٢ - واختتمت قائلة إن المؤتمر لا بد أن يركز على تماسك النُظم المالية والتجارية الدولية وفعاليتها، لأن استقرار هذه النظم أساسي لتحقيق النمو. ورأت أيضا وجوب إجراء مناقشة وافية لموضوع البيانات واستعمالاتها في التنفيذ والمتابعة. وقالت إن اليابان التي روجت هي بنفسها لمفهوم الاستثمار المتمحور حول الناس، ستسعى في جميع مناقشات المؤتمر إلى تطبيق الأفكار المستبطنة في هذا المفهوم وهي تحديداً، تشجيع الإدماج وبناء القدرات وزيادة الطاقة على احتمال الأزمات والكوارث.

٤٣ - السيدة الحسن (السودان): قالت إن احتياجات العالم لتمويل التنمية شهدت زيادة كبيرة منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، ولا سيما في مجالات من قبيل التجارة والتغير المناخي. ولاحظت أن احتياجات تمويل التنمية ملحّة على وجه الخصوص في البلدان ذات الأوضاع الخاصة وأنه مما يدعو للقلق الشديد تقاعس عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وقلّة ما تؤديه من أجل تيسير التجارة والاستثمار ومن أجل إقامة عالم لا يكون ضرورياً فيه تقديم المعونة.

٤٤ - ومضت تقول إن العديد من المؤتمرات الدولية يؤكد أن وجود موارد مالية كافية واستخدامها على نحو فعال ضروري، إذا ما كان للعالم أن يحقق أهدافه الإنمائية. ولا بد أن تشجع الأمم المتحدة التعاون فيما بين الدول الأعضاء وبين أصحاب المصلحة الآخرين من أجل زيادة هذه الموارد والتأكيد على أنه سيكون بوسع جميع الشعوب بحلول نهاية

القرن الحادي والعشرين أن تجني مكاسب التنمية المستدامة وتتمتع بالرخاء الاقتصادي.

٤٥ - وأردفت تقول إن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة مُدخل مفيد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي يرجى أن يجيء معزِّزاً لجهود تعبئة الموارد المالية من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتمت قائلة إن ثمة حاجة ملحة لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد أن تتيح البلدان المتقدمة النمو وسائر شركاء التنمية الآخرين قدراً كافيا من المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية حتى يتسنى لجميع البلدان النامية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تصبو إليها.

٤٦ - السيد نارانغ (الهند): نوّه إلى عدم استطاعة النظام المالي الدولي حتى الآن تخصيص موارد كافية لاحتياجات التنمية المستدامة في الأجل الطويل ورأى في ذلك مدعاة للتبصر. وقال إن هذا النظام يحتاج إلى إحداث زيادة صافية ضخمة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية، والتأكد من استقرار هذه التدفقات ودوامها، وتحفيز الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة. وقال إنه بسبب عدم كفاية الاستجابات التقليدية التي تصدر عن بعض البلدان المتقدمة النمو في السياق الاقتصادي العالمي الراهن، بات من الضروري كفالة المشاركة الكاملة لجميع البلدان النامية في الآليات المتعددة الأطراف حتى يتسنى قيام تنسيق عالمي حقيقي. وطالب بالتصدي على وجه الاستعجال لإصلاح النظام المالي الدولي لكي يصبح أكثر تجاوباً لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتبر أنه إن لم يجر بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والحوكمة، سيكون من المتعين استكشاف كل الخيارات المتاحة لاستكمال الجولة الراهنة لإصلاح الحصص.

٤٧ - ومضى يقول إن على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذهاب إلى أبعد من مسألة تمويل التنمية وأن يسعى إلى خلق نظام عالمي يكون مفضيا إلى التنمية ذاتها. ويتعين في نهاية المطاف أن يكون النمو الاقتصادي في البلدان النامية سبيلا يمكّنها من توليد مواردها الذاتية. وعليه لا بد أن يتصدى المؤتمر على نحو كلي لمسألة تمويل التنمية مع التركيز على القضايا النُظمية الدولية. وأعرب عن ترحيب وفده باستهلال الدورة غير الرسمية الأولى للعملية التحضيرية للمؤتمر.

٤٨ - واستطرد يقول إن التمويل الدولي العام، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية سيظل محورا لتمويل التنمية على مدى العقد المقبل. ولاحظ أن التزامات البلدان المانحة من المساعدة الإنمائية الرسمية لم تُستوف إلا بأقل من النصف، إلا أنه وباعتبار أن الخطة العالمية للتنمية ستتضاعف إلى ثلاثة أمثال حجمها على الأقل، سيتعين زيادة حجم هذه الالتزامات من أجل احتياجات فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ - وقال إنه من الأمور الحاسمة أن تكون الزيادة في الموارد المقدمة إلى البلدان النامية من أجل الاستجابة للتغيّر المناخي والشواغل البيئية موارد مضافة إلى التمويل التقليدي للتنمية وألا تكون على حساب هذه الموارد. ولذلك فإنه من دواعي القلق أن يقدّر توقع استمرار انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وأن يكون الحساب المزدوج للتمويل المناخي بالمساعدة الإنمائية الرسمية مسألة بالغة الشيوع.

٥٠ - واختتم بقوله إن إحدى الركائز الأخرى لعمل المؤتمر هي مسألة الدين الخارجي. وقد سلّط تقرير الأمين العام الضوء على المكاسب التي تتأتى عن وجود آلية مؤسسية لحل مشاكل الديون. واعتبر أن الأمم المتحدة في مكانة متميزة لتوجيه إنشاء مثل هذا النظام لأسباب عديدة منها قدرتها على ضمان فعالية المشاركة من جانب البلدان النامية.

٥١ - السيد زينسو (بنن): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً فنوّه إلى أن هذه البلدان لم تحقق سوى قدراً محدوداً من التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مُرجعاً ذلك لأسباب عديدة منها عدم كفاية قدراتها الإنتاجية وتنامي أعباء الدين وضيق سُبل وصولها إلى الأسواق وتقاعس البلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. ورأى لذلك أن ثمة ضرورة لاتخاذ خطوات من أجل تحسين سُبل وصول هذه البلدان إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا وسائر الموارد الرئيسية. وعلاوة على ذلك لا بد أن يعيد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتعيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التأكيد على مبدأ كفالة المعاملة التمييزية والتفضيلية لأقل البلدان نموا في سياق تنفيذ الالتزامات الدولية. ولاحظ أن هذا المبدأ مسّلم به في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، غير أن بعض الشواغل الرئيسية التي تساور أقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب التنفيذ، لم تنل حتى الآن المعالجة الفعالة.

٥٢ - ومضى يقول إن تعبئة الموارد المحلية وإن كانت شرطا مسبقا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المطّردين، إلا أنها تواجه بتحديات كبيرة في أقل البلدان نموا تعترض الجهود التي تبذلها هذه البلدان لزيادة الإيرادات الضريبية، وأرجع ذلك في الأساس إلى افتقارها للمؤسسات الإدارية الفعالة اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة، وإلى أن الكثير من هذه البلدان يسكنه مزارعون يعيشون على الكفاف ولا يتاح لهم إلا قدرا يسيرا من التفاعل مع الاقتصاد الرسمي. وخلص من ذلك إلى أن تعبئة الموارد المحلية يحتاج إلى قدر أكبر من الاعتماد على المدخرات والاستثمارات المحلية وقدر أكبر من حصائل التصدير وزيادة في تدفقات رأس المال الخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحقيقاً لهذه الغاية لا بد أن تأخذ أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون بنهج شامل يضاعف عناصر التآزر فيما بين تعبئة الموارد المحلية والمعونة والتجارة وتدفقات رأس المال الخاص وتخفيف الديون.

٥٣ - واستطرد يقول إنه بالرغم من استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية كأهم مصدر للتمويل الخارجي للتنمية في أقل البلدان نموا، إلا أن المعونة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية شهدت انخفاضا بنسبة ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، كما انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا من ٣٤ إلى ٣٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. ورأى أنه من الأمور الحاسمة أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها المتعلقة بالمعونة، ولا سيما في ضوء التوقع بأن تدفقات المعونة ستتجه بشكل متزايد إلى التركيز على البلدان المتوسطة الدخل، وضرورة أن تبلغ الهدف المحدد المتمثل في تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وقدّر أن الوفاء بهذا الهدف يمكن أن يولّد مبلغا إضافيا قيمته ٤٢ بليون دولار للمساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا التي يتعين، بالنظر إلى المعوقات والقيود الهيكلية الفريدة التي تواجهها، أن تحظى على الأقل بنسبة ٥٠ في المائة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن أقل البلدان نموا تتمنى التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٥٤ - وأردف يقول إن انعدام اليقين فيما يتعلق بالإنتاج المحلي، والتقلب في الأسعار وفي أسعار الصرف على الصعيد الدولي، وتدهور شروط التجارة تتسبب بشكل متكرر في خلق أعباء غير محتملة للديون بالنسبة لأقل البلدان نموا، في الوقت نفسه الذي تحرّف فيه التكاليف المرتفعة لخدمة الديون الإيرادات الحكومية بعيدا عن المبادرات الاجتماعية والإنمائية الحاسمة، وتؤثر في الإنتاجية الاقتصادية في الأجل الطويل

وتتسبب في مفاقمة الفقر بشدة. ورأى أنه بالرغم من جهود المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، ونادي باريس، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تسفر عن آثار مفيدة، فإن الحل الحقيقي يكمن في شطب جميع الديون المتعددة الأطراف والديون الثنائية التي تتحملها أقل البلدان نموا – واعتبر ذلك مسألة أخرى يمكن النظر فيها في سياق المؤتمر المرتقب في أديس أبابا.

٥٥ – ومضى يقول إن أقل البلدان نموا تتلقى أقل من ١,٧ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هذه الموارد تتجه إلى التركز في الصناعات المعتمدة على استخراج الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية كثيفة الموارد. وفي الوقت نفسه تقوم الدلائل على أن نسبة كبيرة من الزيادة الحاصلة مؤخرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتخذ شكل قروض داخلية للشركات، وهو ما لا يدخلها في باب التدفقات الطويلة الأجل أو التدفقات ذات المنحى الاستثماري. وقال إنه يتعين على بلدان المقصد أن تؤدي ما عليها من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك يتحتم أن يقدم الشركاء الإنمائيون مساعدة من أجل تعزيز البنية الأساسية والأطر التنظيمية وبناء القدرات وإقامة نظام استثماري مرجعي من أجل تحفيز استثمارات القطاع الخاص. وأضاف أن مجموعة أقل البلدان نموا تتمنى أن تسفر الدورة الحالية عن اتخاذ قرار يتعلق بآلية للدعم ترعاها الأمم المتحدة تتولى تقديم العون الاستشاري لأقل البلدان نموا في سبيل حل المنازعات وتوفير المساعدة التقنية التي تمكّنها من التفاوض بنجاح على العقود المركّبة كبيرة النطاق والتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي مجال التأمينات وضمانات المخاطر ميسورة التكلفة.

٥٦ – ولا بد أن ينتفع المجتمع الدولي أيضا من مصادر التمويل المبتكرة من أجل تعبئة الموارد الإضافية؛ وأن يضمن صرف هذه الموارد بأسلوب يحترم أولويات أقل البلدان نموا واحتياجاتها الخاصة. وقال إنه يقدّر في هذا الخصوص أن فرض ضريبة قيمتها ٠,٠٠٥ في المائة على التعاملات في العُملات العالمية الرئيسية يمكن أن يولد ما قيمته ٣٣ بليون دولار سنويا. وأوضح أن التحويلات إلى أقل البلدان نموا، التي تساعد في خلق الوظائف وتعزيز تنظيم المشاريع وتخفيف الفقر، زادت بنسبة ١١ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وبلغت ٣٠,٥ بليون دولار. وأعرب في هذا الصدد عن ثناء المجموعة على مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا على ما يبذله من جهود لضمان بدء تشغيل المرصد الدولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان نموا، في أقرب فرصة ممكنة.

٥٧ – وانتقل إلى نقطة أخرى فأشار إلى ضرورة بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي رأى أنه يمكن أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز التنمية في أقل البلدان نموا، وضرورة أن يتصدى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لمسألة التجارة الدولية التي تمثل عاملا تمكينيا رئيسيا لإرساء قواعد التنمية الشاملة المستدامة. وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة بقلق أن إجمالي صادرات السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً لم يتجاوز ٢٣٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة لا تزيد على ٠,٧ في المائة قياسا إلى عام ٢٠١١، وأن حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية ظلت عمليا دون تغيير عند مستوى لم يتجاوز ١,١١ في المائة، وهو مستوى يقل كثيرا عن الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ البالغ ٢ في المائة. ولاحظ أن السلع الأساسية مثّلت نسبة ٧٩ في المائة من الصادرات السلعية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٢. وخلص من ذلك إلى أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تدخل تحسينات في نظمها الراهنة المتعلقة بالإعفاء من الرسوم الجمركية وبفرض الحصص بالنسبة للمنتجات التي يرجع منشؤها إلى أقل البلدان نموا، وأن تضع قواعد منشأ مبسّطة وشفافة.

٥٨ - وأوضح أن أقل البلدان نموا موطن لزهاء ٥٠ في المائة من فقراء العالم وأنها مع ذلك لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في منابر صناعة القرار، بما فيها مؤسسات بريتون وودز التي يتعين أن تعترف بأقل البلدان نموا بوصفها فئة خاصة. وأعرب في هذا الصدد عن أسفه لعدم تناول تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/69/204) مسألة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وأوجه الضعف التي تعتريها. ومن هنا حث الأمم المتحدة على إعادة تأكيد دعمها لهذه البلدان وأن يكون ذلك على نطاق المنظومة. واعتبر أيضا أن هناك حاجة ملحة لوجود عملية نشطة وقوية للرصد الحكومي الدولي وآليات للتقييم والمتابعة من أجل تأكيد قدرة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على محاسبة بعضها البعض فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وطالب بأن يتضمن إطار المُساءلة استعراضات دورية لطرائق التنفيذ. وفي هذا الصدد لفت الانتباه إلى خطة كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا التي أقرها المؤتمر الوزاري المنعقد في تموز/يوليه.

٥٩ - واختتم قائلا إنه بالرغم من اقتراح لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة مجموعة من خيارات السياسة، إلا أنها لم تقدم تفاصيل بشأن سُبل ضمان الحصول على الموارد الأساسية. ولذلك، رأى ضرورة أن يتصدى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لهذه المسألة وأن يصيغ أهدافا واضحة قابلة للتنبؤ وقابلة للقياس بشأن سُبل التنفيذ اللازمة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضع التنفيذ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - السيد هنري ألفريدو سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): استهل بقوله إنه لا يوجد نموذج بعينه لتمويل التنمية صالح للتطبيق على جميع البلدان ولا بد من تكييف أي نهج يُتَّبع للاحتياجات والأوضاع الخاصة لكل دولة وأولوياتها الإنمائية. ولا بد أيضا أن تعكس النُهج مسائل مشتركة بين عدة قطاعات من قبيل الديون والتجارة وعمليات نقل التكنولوجيا.

٦١ - وأضاف أنه يتعين على البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بما يضمن توفير الموارد الضرورية للأنشطة التنفيذية للتنمية. ولا بد ألا تكون المساعدة الإنمائية الرسمية مرهونة باستحسان البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف أو بالشروط التي تضعها والتي تصل إلى حد التدخل في حق الشعوب ذات السيادة في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ورأى أن المسؤولية الرئيسية عن تصميم سياسات التنمية وتنفيذها وعن تمويل هذه السياسات إنما تقع على عاتق الدول. وأعرب أيضا عن قلقه من عدم تمتّع مسائل معينة مثل رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا، وهي مسائل حاسمة للغاية للشراكات بين القطاعين العام والخاص - بالتناول في المناقشات المتعلقة برأس المال الخاص.

٦٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فرأى أن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد سيستدعي إصلاح الهيكل المالي الدولي عن طريق إضفاء الديمقراطية على آليات اتخاذ القرار فيه وضمان قدر أكبر من مشاركة البلدان النامية. وقال إن بلده بوصفه عضواً في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، شارك في المفاوضات المتعلقة بوضع استراتيجية فعالة للتمويل تسبق انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وأضاف أن وثيقة توافق الآراء التي انبثقت عن هذه المناقشات ستمثل مدخلاً مفيداً في المؤتمر. واختتم بقوله إن فنزويلا ستواصل الإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن القضاء على الفقر وطرائق التنفيذ والتمويل، وحث الدول الأعضاء على التكاتف من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

٦٣ - السيد شافا (زمبابوي): قال إنه في إطار اقتصاد عالمي متزايد الترابط، تتسبب قلة التنسيق وقلة الانضباط في

سياسات الاقتصاد الكلي في وقوع اختلالات متكررة تؤدي إلى تقويض استقرار النظام المالي والاقتصادي الدولي. وخلص إلى أن إنشاء الآليات يعد مطلبا ملحاً من أجل تعزيز التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي وزيادة التماسك التنظيمي. وعلاوة على ذلك رأى أن ثمة حاجة إلى تعزيز النظم المالية وإنشاء آليات رقابية قوية متعددة الأطراف تتعلق بالعُملات الرئيسية سعيا إلى تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي والحيلولة دون تكرار وقوع الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها عام ٢٠٠٧. ورأى أن النظام المالي العالمي ككل يحتاج في واقع الأمر إلى إصلاحات عاجلة: فالآليات العالمية للحوكمة الاقتصادية بما فيها مؤسسات بريتون وودز بقيت إلى حد كبير دون تغيير لمدة سبعة عقود، بالرغم من التحولات الكبرى التي حدثت في الاقتصاد العالمي. ولا بد أن تصير هذه المؤسسات أكثر تجاوبا مع احتياجات البلدان النامية الإنمائية والمالية الطويلة الأجل، وأن تجهَّز بالموارد الكافية حتى يكون بوسعها تحسين تنسيق السياسات العالمية للاقتصاد الكلي وأن تكون أيضاً أكثر فعالية في إشاعة الاستقرار المالي العالمي. وطالب بضرورة إعادة موازنة القوى التصويتية في مؤسسات بريتون وودز لصالح البلدان النامية تدعيما لمصداقية هذه المؤسسات ومشروعيتها وفعاليتها. ومضى يقول إن وفده يؤمن أيضا بضرورة أن يكون للجمعية العامة قول أكبر في المسائل المتصلة بالحوكمة الاقتصادية العالمية بوصفها الهيئة الوحيدة المكوَّنة بشكل قانوني ذات الطابع الشمولي العالمي التي تضع نُصُب عينيها ولاية واضحة بشأن المسائل الاقتصادية والمالية العالمية.

٦٤ - وانتقل إلى الحديث عن التجارة الدولية فقال إنه رغم كونها محرّكاً قوياً للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر، لا يزال كثير من البلدان النامية ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية غير قادر على تحقيق الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف أن مشاركة البلدان النامية وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية في هذا النظام لا بد أن يحظى بالتدعيم وأن يجري أيضا تعزيز المساهمة التي تقدمها البلدان النامية في السلاسل العالمية المُضيفة للقيمة. وقال إن جولة الدوحة، التي تُعتبر شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة، لا بد أن تُختتم في أقرب فرصة ممكنة من أجل المساعدة في خلق نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد وإنمائي المنحى وغير تمييزي وعادل. وتدعو زمبابوي أيضا إلى التنفيذ الفوري لحزمة بالي المعتمدة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية من أجل تمكين البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، من جني مكاسب التجارة الدولية التي يتعين بالنظر إلى أهميتها أن تُشمل في كافة عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مشفوعة بطرائق للتنفيذ، بما فيها التكنولوجيا.

٦٥ - واختتم قائلا إنه نظرا إلى أن اقتصادات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية اقتصادات يغلب عليها قيامها على تصدير السلع الأساسية، يؤدي ذلك إلى استمرار انخفاض حصتها في التجارة العالمية إضافة إلى ما يترتب على انخفاض أسعار السلع الأساسية وتقلب أسعارها من إعاقة خطيرة لجهود هذه البلدان في تخفيض حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ولا بد للأمم المتحدة وسائر وكالات التنمية المتعددة الأطراف أن تزوّد البلدان التي تعتمد بالدرجة الأولى على صادرات السلع الأساسية بما يكفيها من التمويل والمساعدة التقنية من أجل دعم إضافة القيمة وإثراء الخامات وإقامة الصناعات التحويلية والانتقال إلى التصنيع. ولبلوغ ذلك، صاغ بلده خطة زمبابوي للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام التي تمثل مخططا أوليا للانتقال إلى أنشطة تجهيز السلع الأساسية التي تُنتجها.

٦٦ - السيدة بويسريه (ترينيداد وتوباغو): استهلت قائلة إن وزير خارجية بلدها دعا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد مؤخراً إلى صياغة اتفاق عالمي من أجل زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على

احتمال الصدمات الخارجية ودعم جهودها لتعزيز التنمية المستدامة. وقالت إن مثل هذا الاتفاق مطلوب أيضا للتصدي للاختلالات النُظُمية في النظام المالي العالمي القائم والتي يكون لها عادة تأثيرات معاكسة على اقتصادات هذه البلدان. ورأت أنه من الأمور الحاسمة أن يولي أصحاب المصلحة عند صياغة القواعد والممارسات المالية الدولية الاهتمام الواجب لأوجه الضعف الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تصير المؤسسات المالية الدولية أكثر شمولية وشفافية وتشاركية. وطالبت أصحاب المصلحة أيضا بإعادة دراسة استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية وتقرير سُبل الحصول على التمويل التساهلي.

٦٧ - وأردفت قائلة إن ترينيداد وتوباغو ترسمان استراتيجية طويلة الأجل للديون يمكن من خلالها، أخذا بعين الاعتبار إسقاطات النمو في المستقبل والتضخم وأسعار الفائدة وزيادة هشاشة النظام المالي العالمي، إعانة البلد على الوفاء باحتياجاته المالية وسداد التزاماته بأقل تكلفة ممكنة، دون الإقدام على مخاطر مالية غير ضرورية أو إحداث تشوهات في أسواق رأس المال.

٦٨ - وقالت إن على المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية الصغيرة الهشة في سعيها إلى زيادة قدرتها على احتمال الصدمات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في جملة أمور، عن طريق مساعدتها في إنشاء آليات من قبيل فرض رسوم التنمية السياحية وسندات المهجر وشراكات القطاعين العام والخاص من أجل ضمان قدرتها على تحمُّل ديونها السيادية. ورأت أن البلدان النامية ستستمر بحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية حتى تستطيع أن تحلل بشكل أفضل قدرتها على تحمل أعباء ديونها والتنبؤ على نحو أكبر من الدقة بمستويات الدين في المستقبل ومواصلة تعهد مبادراتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، اعتبرت أن قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨ بشأن وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية يمكن أن يعين البلدان النامية على التوصل إلى حلول آنية وفعالة وشاملة ومستديمة لمشاكل الديون التي تواجهها، كما أنه يعيد تأكيد دور الجمعية العامة بوصفها المنبر المتعدد الأطراف التداولي صانع السياسات التمثيلي الأبرز.

٦٩ - وقالت في الختام إن على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن يساعد على إنعاش الشراكة العالمية للتنمية ودعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ورحبت في هذا السياق بإطلاق العملية التحضيرية للمؤتمر.

٧٠ - السيد كاساي (إثيوبيا): قال إن هناك إقرارا واسع النطاق بالدور الحاسم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية - الذي ستستضيفه إثيوبيا - يتيح فرصة سانحة لاستعراض تنفيذ المبادرات السابقة لتمويل التنمية والتطرق إلى التحديات الجديدة والناشئة وصياغة إطار مبتكر لتمويل التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧١ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/69/188) يثير قضايا حاسمة لا بد أن تحظى بالاهتمام من قِبَل المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص في سياق مداولاته بشأن تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، يوافق وفده على أنه بالرغم من الأهمية الحاسمة لتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية، فإن قدرات البلدان على تجميع الموارد العامة ترتهن إلى حد كبير بمستويات التنمية فيها ولا بد أن تحظى بتقييم دقيق بهدف صياغة توقعات عملية، وبخاصة في الأجل القصير. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعين جهود البلدان النامية في تعزيز نظمها الضريبية وتوسيع قواعد الضرائب وزيادة إيراداتها المتأتية من ضريبة القيمة المضافة وتطوير مواردها البشرية.

٧٢ - وعلاوة على ذلك رأى أن مواصلة النمو الاقتصادي، الذي يُعد خطوة أساسية في جهود تعبئة الموارد المحلية، أصبح ينطوي على تحديات خطيرة في كثير من أقل البلدان نموا الذي لا يزال الضعف إزاء الصدمات الخارجية يعتري اقتصاداتها. ويتعين من ثم أن يعين المجتمع الدولي هذه الدول لبناء عوازل أقوى سعياً إلى احتواء آثار الأزمات الاقتصادية العالمية والتخفيف من حدتها. ومن الأمور الحاسمة أيضا توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إذا ما أريد للبلدان المثقلة بالديون أن تضمن القدرة على تحمّل ديونها في الأجل الطويل. واعتبر أن تيسير الحصول على القروض التساهلية يمكن أيضا أن يكون حاسما في دعم تمويل مشاريع البنية الأساسية في هذه البلدان.

٧٣ - وأردف يقول إن التقاعس عن إقرار اتفاق متعدد الأطراف للتجارة يهدد بزيادة انخفاض حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، على ما هي عليه أصلا من انخفاض، فضلا عن زيادة تهميشها. ومن الشواغل الأشد إثارة للقلق أيضا انخفاض التزامات مبادرة المعونة لصالح التجارة في السنوات الأخيرة بزهاء ٢٤ في المائة بالأرقام الحقيقية، مع اتجاه مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الانخفاض على نحو ملموس، وبالأخص بالنسبة للبلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. وبالرغم من أن العديد من هذه البلدان بما فيها إثيوبيا استطاع بفضل تنفيذ سياسات محلية ناجحة تحقيق معدلات نمو عالية، يسهم دعم المجتمع الدولي دون شك في الدفع بالجهود الإنمائية لهذه البلدان قدماً. ورأى أنه من الضروري أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تقديم المساعدة إلى تلك البلدان لكي تضمن الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها بشق النفس.

٧٤ - السيد زيندر (سويسرا): استهل بمطالبة اللجنة بتركيز جهودها على العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي استُهلت مؤخرا، ورحب في هذا السياق بالتركيز على المسائل الإجرائية على نحو ما يرد في مشروع القرار A/C.2/69/L.6. وقال إن أحد العناصر الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو وجود آلية تمويل متكاملة وإطار للرصد والمُساءلة. وأضاف أن الشكل الذي سيتخذه التمويل في نهاية المطاف سيكتسي أهمية قصوى، ولا بد من الموافقة عليه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولا بد أن يغطي هذا التمويل معونة التنمية والتمويل المناخي ورأس المال الخاص وسائر الأشكال الأخرى للتنمية المستدامة - سواء جديدة أو قائمة وطنية أو دولية - والتي يمكن إذا ما اقترنت بالمبادرات والتشريعات السليمة أن يعزز بعضها البعض الآخر. وحذّر من طول الطريق الذي يتعين قطعه من أجل التوصل إلى إطار متماسك قابل للتنفيذ. وطالب جميع الدول وجميع أصحاب المصلحة أن تتأهب لمناقشة مسائل حاسمة قد تكون خلافية أحيانا، تعرقل التمويل الفعال للتنمية المستدامة. ورأى أن ثمة ضرورة للتوصل إلى توازن بين احتياجات الأجل القصير وبين حوافز تشجيع التمويل الطويل الأجل حتى يمكن دعم أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة وما بعدها. وخلص من ذلك إلى أن هذه العملية لا بد أن تكون شاملة للجميع وشفافة.

٧٥ - وبالتزامن مع المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية، لا بد من إعطاء الوقت للنظر في عملية الرصد المتعلقة بإطار التمويل الجديد وفي دور اللجنة الثانية في هذا المضمار. ودعا إلى ضرورة تكامل أي آلية للرصد مع الإطار الأعم لمتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن توضع بشكل واضح في مكانة تنسجم مع النقاش الأوسع المتعلق بتنفيذ ومتابعة خطة التنمية.

٧٦ - السيد سيلا (السنغال): أشار إلى أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تؤثر سلباً في البلدان النامية وفي استقرار بيئة الاقتصاد الكلي فيها. وقال إن توافق آراء مونتيري مثّل معلما رئيسيا في مجال تعبئة الموارد لكن تنفيذه لم يمكِّن هذه البلدان من القيام على نحو سديد بمعالجة الاختلالات الاقتصادية

الناجمة عن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وانخفاض حصائل التصدير ووجود الدين الخارجي. وقال إن وفده يتمنى أن يكون مؤتمر المتابعة في إثيوبيا فرصة سانحة لاعتماد استراتيجيات جديدة أكثر تماسكا تستند إلى مبدأ تولّي البلدان زمام الأمور على الصعيد الوطني.

٧٧ - ومضى يقول إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يعتمد تدابير تضمن توفير قدرة أكبر على التنبؤ بتدفقات المعونة. وأضاف أن معظم المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال التغيير المناخي تخصَّص في الوقت الراهن من أجل تدابير التخفيف، في حين أن تمويل التكيّف - الذي يرتب في التنمية أثرا أشد أهمية بكثير - يلزم أن يمثل على الأقل نصف المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٢٠، وعلى الأخص عن طريق دعم محفّزي الأنشطة الزراعية في البلدان النامية وتشغيل الصندوق الأخضر للمناخ وعمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٧٨ - واختتم بقوله إن عدم كفاية موارد التمويل التقليدية تستدعي صياغة آليات تمويل مبتكرة. ورأى أنه من شأن فرض ضريبة دولية على التعاملات المالية، وليس على تحويلات المهاجرين، أن يساعد في تعبئة موارد إضافية وسد العجز الهيكلي في مجال تمويل التنمية المستدامة. وأضاف أن الدين الخارجي لا بد أيضاً أن يخفَّض إن لم يجر شطبه بشكل مطلق، كجزء من إصلاح الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية، حتى يتاح سبيل أيسر إلى الائتمان وتبسيط إجراءات تمويل المشاريع. وعلاوة على ذلك، رأى أن جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد تتدعم بالتعاون في مجال مكافحة الممارسات غير المشروعة التي تشمل، التهرب الضريبي وتجنّب الضرائب، وعن طريق إنشاء آليات لزيادة شفافية المعاملات الدولية بما فيها معاملات الصناعات الاستخراجية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.